

مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.egمتاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

Cross Mark

دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية في مصر

ايمن سعيد الشيشيني*

قسم الإقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الأزهر بأسسيوط

المخلص

استهدفت الدراسة التعرف على تطور اتجاهات اجمالي قيمة الاستثمارات الزراعية سواء العلم والخاص والاجمالي ، خلال الفترة (2000/2016-2017/2017) ، وكذلك هيكل تلك الاستثمارات خلال الخطط الخمسية الثمانية للفترة (1987/86-2021/2022) ودراسة كل من كفاءة ومحددات الاستثمارات الزراعية في مصر فضلا عن دراسة اثر الاستثمارات الزراعية في معدل نمو القطاع الزراعي وكذلك الوضع التصنيفي لمصر من خلال دراسة بعض معايير ومؤشرات دولية لجذب الاستثمارات الأجنبية . وتوصلت الدراسة إلى أن كلا من متغيرات الاستثمارات القومية والاستثمارات الزراعية والناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2001/2000-2017/2016) أخذت اتجاهها عاما متزايدا بمعدلات سنوية مؤكدة إحصائيا بلغت نحو 224.3%، 9.1%، 12.8%، 12.7% من اجمالي قيمة تلك المتغيرات التي تبلغ حوالي 12.3، 4.5، 1049، 154.1 مليار جنية على الترتيب وتحققت كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2000/2001-2017/2016) باستخدام بعض معايير ومؤشرات تلك الكفاءة والمتمثلة في كل من : معدل الاستثمار الزراعي ، العائد على الاستثمار الزراعي ، معامل التوطن الزراعي ، مضاعف الاستثمار ، معامل التكثيف . وأن أهم محددات حجم الاستثمار الزراعي خلال الفترة (2000/2001-2017/2016) تتمثل في اجمالي قيمة الاستثمار الزراعي في السنة السابقة ، وقيمة الدخل الزراعي . كما تصنف مصر بالأداء المعتدل من بين الدول من حيث درجة المخاطرة والأداء المتوسط من حيث جاذبيتها للاستثمارات .

الكلمات الدالة: الاستثمارات الزراعية ، الخطة الخمسية ، كفاءة الاستثمارات ، نمو القطاع الزراعي ، محددات الاستثمار الزراعي ، الوضع التصنيفي .



المقدمة

يعتبر تنمية القطاع الزراعي بمثابة تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية للمجتمع عامه والمجتمع الزراعي بصفه خاصة ، ويمثل ذلك هدفا أساسيا للسياسة الزراعية المصرية ولتحقيق ذلك يستلزم تحقيق أقصى ما يمكن من الناتج الزراعي في ظل محدودية مورديه ، سواء بتنمية المتاح أو التوسع بإضافة المزيد منها والمتعلق بذلك القطاع ، ويمثل انتهاز الدولة لسياسات نقدية تساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية بمثابة زيادة نصيب القطاع الزراعي منها بما يسهم في تنميته ، ومن ثم تحقيق دفعه قويه للهبوض به ، ومن ثم يزداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي المتولد من تلك الاستثمارات ، مما يترتب عليه تنمية الناتج المحلي الاجمالي القومي ، وفي سياق ذلك انتهجت الدولة المصرية في الأونة الأخيرة متمثلة في البنك المركزي سياسات نقدية ، متمثلة في إصدار أدوات نقدية مثل أدوات الدين الحكومي (المحلي) - أنون الخزانه وسنداتها - والتي تدر عائد ثابت للمستثمر الأجنبي وتكون بالعملة المحلية وهي اقل مخاطرة ، ويكون من شأنها جذب قوي الاستثمارات الأجنبية ولجوء المستثمرين الأجانب لتحويل نقدهم الأجنبي للعملة المحلية للاستفادة من العائد الثابت من شرائهم لتلك الأدوات ، ومن ثم رفع سيوله العملات الأجنبية في البنوك . وبالتالي رفع القوة الشرائية للجنيه المصري ، ويتضح لنا من أن تلك الأدوات تشارك في تدفق المزيد من الاستثمارات الزراعية والقومية منها بالعملة المحلية ، وبالتالي تحقيق مزيد من الناتج الزراعي المحلي الذي يسهم في تنميته الناتج المحلي الاجمالي القومي وبالتالي تنمية المقتصد الزراعي والقومي المصري .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، على الرغم من أهمية قطاع الزراعة في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الزراعي ودفع عجلة التنمية الزراعية ، حيث بلغ حجم الاستثمارات الزراعية نحو 9.1 مليار جنية بنسبة تمثل نحو 4.04% من اجمالي الاستثمارات القومية البالغة حوالي 225 مليار جنية في المتوسط خلال الفترة (2001/2000 - 2017/2016) ، وهذا لا يتماشى مع أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ الناتج المحلي الزراعي حوالي 154.1 مليار جنية بنسبة تمثل نحو 14.7% من اجمالي الناتج القومي البالغ 1048.5 مليار جنية خلال نفس الفترة المذكورة ، مما يؤثر سلبا على أداء القطاع الزراعي ، وانخفاض معدلات التنمية الزراعية في مصر وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في ذلك

القطاع الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية الهامة والاضطرار إلى استيرادها من الخارج ، بما يمثل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وخاصة في ظل انخفاض سعر صرف العملة المحلية

الهدف من البحث :

تستهدف الدراسة التعرف على ما يلي :

أولاً: الوضع الراهن لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية لكل من الاستثمارات الاجمالية والزراعية والناتج المحلي الاجمالي والزراعي

ثانياً: هيكل توزيع الاستثمارات القومية بالخطط الخمسية المنفذة في مصر .

ثالثاً: كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر .

رابعاً: أثر الاستثمارات الزراعية على معدل نمو القطاع الزراعي في مصر

خامساً: المحددات الرئيسية التي تؤثر على الاستثمارات الاجمالية والزراعية ، والاستثمار الفعلي والمستهدف والنسبة بينهما في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (2001/2000 - 2017/2016) .

سادساً: الوضع التصنيفي لمصر في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المعايير والمؤشرات الدولية لجذب الاستثمار الأجنبية .

الطريقة البحثية

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحية الكمية والوصفية والاستعانة ببعض أساليب التحليل الاحصائي كأسلوب الانحدار البسيط والمتعدد ،فضلا عن استخدام نموذج هارود ودومار لمعرفة دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي ، وبعض معايير كفاءة أداء الاستثمار الزراعي ، فضلا عن نموذج نيرلوف لتقدير دالة الاستثمار في الأجل الطويل باستخدام نموذج التعديل الجزئي وهو أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل ، ويمكن صياغته علي النحو التالي :

$$Y_t = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots + b_nX_m$$

حيث

Y تمثل المستوى المستهدف في الاستثمارات الزراعية في مصر ، X₁ ، ، X_m ، X₂ ، X₁ تمثل المستويات الفعلية للمتغيرات التفسيرية ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر وذلك في المدى القصير

وللحصول على النموذج في المدى الطويل تم تحويل ذلك النموذج التصغير إلى طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل الجزئي adjustment coefficient المعروف بنموذج نورلوف في الصورة التالية :

$$\hat{y}_t = a \lambda + \lambda b_1x_1 + \lambda b_2 x_2 \dots \lambda b_n x_n + (1 - \lambda) \hat{y}_{t-1}$$

*الباحث المسنول عن التواصل

Shishiny_a@yahoo.com: البريد الالكتروني

DOI: 10.21608/jaess.2019.62519

حيث تشير:

أ إلى معامل التعديل الجزئي والذي من خلاله تحدد سرعة التعديل ومتوسط فترة الإبطاء، وتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد الصحيح ويتم حساب فترة الإبطاء Adjustment lag = (1- α)، وتقدير النموذج في الأجل الطويل يتم قسمة معاملات النموذج على α . أما فيما يتعلق بمصادر البيانات فقد اعتمد البحث على البيانات المنشورة من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط، نشرات البنك المركزي المصري، نشرات البنك الأهلي المصري، قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى البحوث والدراسات والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

تطور تشريعات وقوانين الاستثمار:

اهتمت الحكومات المصرية المتعاقبة بإصدار العديد من قوانين الاستثمار والتي تشجع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وتتيح لهما الفرصة للدخول في مشروعات زراعية كانت مقصورة على القطاع العام ومن هذه التشريعات والقوانين مايلي:

عام 1961 صدر قرار بمنع قبول الأموال الأجنبية، كما صدر القانون رقم 51 لسنة 1966 بشأن المنطقة الحرة ببيورسعيد إلا أن حرب يونيو 1968 وقفت حائلا أمام إنشاء هذه المنطقة الحرة، وبعد إعلان الدستور في 11 سبتمبر 1971 أصبح المناخ مهيئا لقبول الاستثمارات الأجنبية فصدر القرار رقم 65 لسنة 1971 بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وينص على ضمانات لرأس المال المستثمر وإفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية بهدف العمل على سهولة تنفق رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

وصدر القانون رقم 43 لسنة 1974 والمعدل بقانون 32 لسنة 1977 وقد أعطى هذا القانون ضمانات لرأس المال لحمايته، حيث أوضح أنه لا يجوز تأميم المشروعات ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجديدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء ثم صدر القانون رقم 159 لسنة 1981 الذي استحدث مزيدا من الإعفاءات ثم صدر القانون 230 لسنة 1989 ليضيف مزايا أخرى لرأس المال الأجنبي والعربي، وتتمثل في منح رأس المال الأجنبي والعربي فرصا أكبر وأوسع للاستثمار منفردا في المجالات التي يحددها دون مشاركة رأس المال المصري، ثم صدر القانون رقم 8 لسنة 1997 خاص بالمناطق الاستثمارية والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة علي غرار المناطق الحرة، ولكن دون تمتعها بأي إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة، وصدر أيضا القانون رقم 13 لسنة 2004 والذي أضاف إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار تسهيلات وترغيب أخر مضمونه تيسير إجراءات الاستثمار وذلك بتوحيد جهة التعامل مع المستثمر، وصدر القانون رقم 120 لسنة 2008 لإنشاء المحاكم الاقتصادية للمنازعات الاقتصادية، لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها كما تم صدور قانون رقم (4)

لسنة 2012 لتشكيل لجان لسرعة تسوية منازعات الاستثمار كما صدر القانون رقم 2/128 لسنة 2011 لإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة " بداية " - التابع للهيئة العامة للاستثمار - تشجيعا لصغار المستثمرين، ويهدف هذا الصندوق لدعم هذه المشروعات ماديا وقنيا. ثم صدر القانون رقم 17 لسنة 2015 الذي يعتبر خطوة إيجابية تشجع علي جذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية، وذلك بعد إضافة إصدار قوانين خاصة كقوانين العمل بما يضمن حق العامل والشركة الاستثمارية، كما ركز هذا القانون على ما يخص النافذة الواحدة والإسراع في الإجراءات وتسهيلها، وإعطاء المستثمر الحق في حرية الدخول والخروج برؤوس الأموال، ثم صدر القانون رقم 72 لسنة 2017 والذي تضمن العديد من التسهيلات لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي للمشاركة في إقامة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يضمن عم الحجز أو المصادرة أو التجميد للمشروعات الاستثمارية إلا بحكم قضائي نهائي وهو يعتبر تأكيد لما تضمنه قانون 43 لعام 1974.

النتائج والمناقشات

أولا : تطور الاستثمارات الإجمالية والزراعية والنتائج المحلي الإجمالي والزراعي في مصر:

يتناول هذا الجزء دراسة الوضع الراهن لتطور واتجاهات قيمة المتغيرات الاقتصادية القومية والزراعية والأسعار الجارية متمثلة في كل من الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي والنتائج المحلي الإجمالي والنتائج المحلي الزراعي في مصر، خلال الفترة (2000/2001-2016/2017).

1- الاستثمارات القومية: بدراسة تطور الاستثمارات القومية - الإجمالي والعام والخاص - بالأسعار الجارية خلال الفترة موضع الدراسة، حيث بلغت الاستثمارات الإجمالية أُنَها حوالي 63.6 مليار جنية عام 2001/2000 تمثل نسبة الاستثمار العام والخاص بها نحو 49.3%، و50.7% على الترتيب، وبلغت أقصاها حوالي 721.1 مليار جنية عام 2016/2017 تمثل نسبة الاستثمار في القطاعين العام والخاص بها نحو 56.1%، و43.9% على الترتيب، كما بلغت متوسط قيمة الاستثمارات القومية حوالي 225 مليار جنية تمثل نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة بها نحو 46.2%، و53.8% في المتوسط للفترة المذكورة على الترتيب. جدول (1) بالملحق.

وبدراسة الاتجاه الزمني لتطور كل من قيمة الاستثمارات القومية العام والخاص والإجمالي خلال الفترة المذكورة تبين أن تلك المتغيرات أخذت اتجاها عاما تزايديا بمعدل سنوي مؤكد إحصائيا بلغ نحو 106%، و118.4%، و224.3% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 14.4، و12.1، و13.2 مليار جنية على الترتيب خلال فترة الدراسة، وأن حوالي 60%، و87%، و75% من التغيرات الحادثة في كل منهم مسنول عنها العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

جدول 1. معالم الاتجاه الزمني العام لهيكل الاستثمار الإجمالي والزراعي والنتائج المحلي الإجمالي والزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2017).

المتغيرات	بيانات	متوسط المتغير التابع	مقدار التغير السنوي	ثابت المعادلة	معدل التغير السنوي	قيمة "T" المحسوبة	معامل التحديد "R"	قيمة "F" المحسوبة
الاستثمار الإجمالي	عام	14.3	15.3	- 31.0	107.0	**4.8	0.60	**22.6
الاستثمار الإجمالي بالمليار جنية	خاص	12.1	14.3	- 10.0	118.2	**10.2	0.87	**103.1
الاستثمار الإجمالي	اجمالي	13.2	29.6	- 41.0	224.2	**6.7	0.75	**44.9
الاستثمار الزراعي	عام	3.2	0.11	2.5	3.4	**2.8	0.34	**7.8
الاستثمار الزراعي بالمليار جنية	خاص	5.5	0.31	2.9	5.6	**3.0	0.37	**8.8
الاستثمار الزراعي	اجمالي	4.5	0.41	5.4	9.1	**3.1	0.39	**9.4
النتائج المحلي الإجمالي		1049	134	- 158	12.8	**14.3	0.93	**205.6
النتائج المحلي الزراعي		154.1	19.6	- 22.4	12.7	**10.5	0.88	**110

*مغوى عند مستوى مغوية 0.05، ** مغوى عند مستوى مغوية 0.01

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

فترة الدراسة، وأن حوالي 34%، و37%، و39% من التغيرات الحادثة في كل منهم مسنول عنها العوامل التي يعكسها عنصر الزمن

3- النتائج المحلي الإجمالي: بدراسة تطور النتائج المحلي الإجمالي الجارية خلال الفترة المذكورة، حيث بلغت قيمة النتائج المحلي الإجمالي أُنَها فبلغ أدنى قيمة حوالي 232.5 مليار جنية في عام 2002/2001، وأقصاها حوالي 224 مليار جنية في عام 2016/2017، كما بلغت حوالي 1048.5 مليار جنية في المتوسط للفترة المذكورة. جدول (1) بالملحق.

وبدراسة الاتجاه الزمني لتطور النتائج المحلي الإجمالي حيث أن قيمته أخذت اتجاها تزايديا بمعدل سنوي مؤكد إحصائيا بلغت قيمته نحو 12.77% من المتوسط البالغ 1049 مليار جنية خلال فترة الدراسة، وأن نحو 93% من التغيرات الحادثة في النتائج المحلي الإجمالي مسنول عنها العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

4- النتائج المحلي الزراعي: بدراسة تطور النتائج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة المذكورة، فبلغ أدنى قيمة حوالي 52.8 مليار جنية في

2- الاستثمارات الزراعية: بدراسة تطور الاستثمارات الزراعية - الإجمالي والعام والخاص - بالأسعار الجارية خلال الفترة موضع الدراسة، حيث بلغت الاستثمارات الزراعية الإجمالية أُنَها حوالي 7.42 مليار جنية عام 2005/2004 تمثل نسبة الاستثمار العام والخاص بها نحو 42.7%، و57.3% على الترتيب، وبلغت أقصاها حوالي 16.45 مليار جنية عام 2015/2016 تمثل نسبة الاستثمار في القطاعين العام والخاص بها نحو 31.7%، و68.3% على الترتيب، كما بلغ متوسط قيمة الاستثمارات الزراعية الإجمالية حوالي 9.1 مليار جنية تمثل نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة بها نحو 39.2%، و60.7% في المتوسط للفترة المذكورة على الترتيب. جدول (1) بالملحق.

وبدراسة الاتجاه الزمني لتطور كل من قيمة الاستثمارات الزراعية العام والخاص والإجمالي خلال الفترة المذكورة حيث أخذت تلك المتغيرات اتجاها عاما تزايديا بمعدل سنوي مؤكد إحصائيا بلغ نحو 3.4%، و5.6%، و9.1% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 3.2، و5.5، و4.5 مليار جنية على الترتيب خلال

عام 2001/2000 ، وبلغت أقصاها حوالي 398.5 مليار جنية في عام 2017/2016 ، كما بلغت حوالي 154.1 مليار جنية في المتوسط للفترة المذكورة . جدول (1) بالملحق .
وبدراسة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي الاجمالي تبين أن قيمته أخذت اتجاهًا تزايدياً بمعدل سنوي مؤكد إحصائياً بلغت قيمته نحو 12.7% من المتوسط البالغ 154.1 مليار جنية خلال فترة الدراسة ، وأن نحو 88% من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الاجمالي مسؤولة عنها العوامل التي يعكسها عنصر الزمن .

ويبين من دراسة جدول (1) نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي القومي خلال الفترة المذكورة بلغت نسبة تلك المساهمة أُنَهاها 12.72% عام 2014/2013 ، وأقصاها نحو 23.7% عام 2002/2001 كما بلغت نحو في المتوسط خلال الفترة المذكورة .

ثانياً : هيكل توزيع الاستثمارات القومية بالخطط الخمسية المنفذة:

مرت التنمية الزراعية بمراحل زمنية بمخصصات استثمارية بمختلف القطاعات الاقتصادية الثلاث ، السلعية وتشتمل على (الزراعة ، والبتترول ومنتجاته والصناعات التحويلية ، الكهرباء ، المياه ، والتشييد والبناء) والإنتاجية والتي تشمل (الكهرباء النقل والتخزين ، الاتصالات ، قناة السويس ، تجارة الجملة والتجزئة) والخدمية وتشتمل (التأمين والضمان الاجتماعي، المطاعم والفنادق ، الخدمات الصحية ، التعليم ، الخدمات العقارية) خلال الخطط الخمسية المختلفة للفترة (83/82-2022/2021) والتي أمكن تقسيمها إلي ثمانية خطط متمثلة في الخطة الأولى (83/82-1987/86) والثانية (87/86-1992/91) والثالثة (93/92-1997/96) والرابعة (98/97-2002/2001).

الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاعات السلعية : تزايدت المخصصات الاستثمارية في القطاعات السلعية خلال فترات الخطط الثمانية حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 25.5 مليار جنية في الخطة الخمسية الأولى (83/82-1987/86) بنسبة تمثل نحو 45.9% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 55.6 مليار جنية ، وبلغ حدها الأقصى حوالي 2733.9 مليار جنية في الخطة الثامنة (2018/2017-2022/2021) بنسبة تمثل نحو 46.5% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 5874.4 مليار جنية .

الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاعات الخدمية الإنتاجية : تزايدت المخصصات الاستثمارية في القطاعات الخدمية الإنتاجية خلال فترات الخطط الثمانية حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 2.8 مليار جنية في الخطة الخمسية الأولى (83/82-1987/86) بنسبة تمثل نحو 49.1% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 1516.9 مليار جنية في الخطة الثامنة (2018/2017-2022/2021) بنسبة تمثل نحو 25.8% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 5874.4 مليار جنية .

جدول 2. الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات القومية خلال الخطط الخمسية المنفذة علي مختلف قطاعات الإقتصاد القومي في المتوسط للفترة (83/ 82) – 2022/ 2021).

بيسان	القطاعات السلعية	قطاع الخدمات الإنتاجية	قطاع الخدمات الاجتماعية	القطاعات السلعية	قطاع الخدمات الإنتاجية	قطاع الخدمات الاجتماعية	الخطوة الخمسية
مليار جنية	%	مليار جنية	%	مليار جنية	%	مليار جنية	
25.5	45.9	27.3	49.1	2.8	5.0	55.6	الخطة الخمسية الأولى 1987/86-83/82
55.7	44.5	61.9	49.5	7.5	6.0	125.1	الخطة الخمسية الثانية 1992/91-87/86
107.1	44.2	63.1	26.1	71.9	29.7	242.1	الخطة الخمسية الثالثة 1997/96-93/92
144.5	41.2	97.9	27.9	108.5	30.9	350.9	الخطة الخمسية الرابعة 2002/2001-98/97
258.3	50.1	110.2	21.4	146.7	28.5	515.2	الخطة الخمسية الخامسة 2007/2006-2002/2001
517.2	46.9	255.5	23.1	331	30.0	1103.7	الخطة الخمسية السادسة 2012/2011-2008/2007
869.9	47.6	465.6	25.5	491.2	26.9	1826.7	الخطة الخمسية السابعة 2017/2016-2012/2011
2733.9	46.5	1516.9	25.8	1623.6	27.6	5874.4	الخطة الخمسية الثامنة* 2022/2021-2018/2017

* الخطة الخمسية الثامنة لم يتم تنفيذها بالكامل .

المصدر : - - جمعت وحسبت من موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت .

الرأسمالي لقطاع الاستثمار الزراعي ، وذلك خلال الفترة 2000-2017 . وذلك كما يبين من دراسة جدول (3) كما يلي :

1- معدل الاستثمار الزراعي Investment Rate يوضح معيار معدل الاستثمار الزراعي حجم الاستثمار الزراعي اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الزراعي ويمكن حسابه عن طريق قسمة حجم الاستثمارات الزراعية / الناتج المحلي الاجمالي الزراعي ، وانخفاض هذا المعدل عن الواحد الصحيح يعني تحقق كفاءة في الاستثمار الموجه لهذا القطاع ، والعكس صحيح ، وأن متوسط معدل الاستثمار الزراعي الاجمالي قد بلغ حوالي 0.059 ، وبلغ أُنَها في عام 2012/2011 حوالي 0.028 ، في حين بلغ أقصاه حوالي 0.174 في عام 2002/2001 ، ويتضح أن المعامل أقل من الواحد الصحيح مما يعكس كفاءة الاستثمارات الزراعية ، كما أن متوسط معدل الاستثمار الزراعي العام قد بلغ حوالي 0.022 ، وقد بلغ أُنَها في عام 2017/2016 حوالي 0.013 وبلغ أقصاه في عام 2002/2001 حوالي 0.067 ، وبالنسبة لمتوسط معدل الاستثمار الزراعي الخاص فيبلغ حوالي 0.037 وقد بلغ أُنَها في عام 2012/2011 حوالي 0.014 وبلغ أقصاه في عام 2002/2001 حوالي 0.107 خلال الفترة (2000-2017)

ويبين من النتائج السابقة أن معدل الاستثمار الزراعي الاجمالي والعام والخاص كان أقل من الواحد الصحيح في كل من الاستثمار الزراعي الاجمالي والخاص مما يدل على كفاءة الاستثمار وذلك لانخفاض الاستثمار اللازم لإنتاج وحد واحدة من الناتج الزراعي .

2- العائد على الاستثمار الزراعي Return on Investment يوضح معيار العائد على الاستثمار الزراعي كفاءة الاستثمار واتخاذ القرارات الاقتصادية

الاستثمارات القومية المنفذة بقطاعات الخدمات الاجتماعية : تزايدت المخصصات الاستثمارية في القطاعات الخدمية الاجتماعية خلال فترات الخطط الثمانية حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 2.8 مليار جنية في الخطة الخمسية الأولى (83/82-1987/86) بنسبة تمثل نحو 5% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 55.6 مليار جنية ، وبلغ حدها الأقصى حوالي 1623.6 مليار جنية في الخطة الثامنة (2018/2017-2022/2021) بنسبة تمثل نحو 27.6% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 5874.4 مليار جنية .

الاستثمارات القومية المنفذة بقطاع الزراعة : تزايدت المخصصات الاستثمارية في قطاع الزراعة خلال فترات الخطط الثمانية حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 3.1 مليار جنية في الخطة الخمسية الأولى (83/82-1987/86) بنسبة تمثل نحو 5.6% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 55.6 مليار جنية ، وبلغ حدها الأقصى حوالي 217.3 مليار جنية في الخطة الثامنة (2018/2017-2022/2021) بنسبة تمثل نحو 3.7% من اجمالي الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 5874.4 مليار جنية .

من العرض السابق يتضح انخفاض مخصصات الاستثمارات الزراعية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى ، على الرغم من أن الزراعة مسؤولة عن توفير الغذاء للسكان والخامات للصناعة وخلافه .

ثالثاً : كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر :

يتناول هذا الجزء قياس الكفاءة الأداء للاستثمارات الزراعية ، ويستخدم في ذلك عدة معايير لقياس الكفاءة وهي : معدل الاستثمار الزراعي ، العائد على الاستثمار الزراعي ، معامل التوطن ، ومضاعف الاستثمار ومعامل التكثيف

الهامة ، كما يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي وهو عبارة عن معكوس معدل الاستثمار ويمكن حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي / حجم الاستثمارات الزراعية ، وزيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح دليل على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي الموجه لهذا القطاع ، والعكس صحيح ، وأن العائد على الاستثمار الزراعي الإجمالي قد بلغ أذناه في عام 2002/2001 حوالي 5.74 وبلغ أقصاه في عام 2012/2011 حوالي 35.4 بمتوسط بلغ حوالي 16.4 ، كما أن العائد على الاستثمار الزراعي العام قد بلغ أذناه في عام 2002/2001 حوالي 14.89 ، وبلغ أقصاه في عام 2017/2016 حوالي 79.07 بمتوسط بلغ حوالي 42.6 ، وبالنسبة للعائد على الاستثمار الزراعي الخاص قد بلغ أذناه في عام 2002/2001 حوالي 9.34 وبلغ أقصاه في عام 2012/2011 حوالي 70.4 بمتوسط بلغ حوالي 27.52 خلال الفترة 2000-2017 ، ويتبين من النتائج السابقة أن العائد على الاستثمار الزراعي كان أكبر من الواحد الصحيح في كل من الاستثمار الزراعي الإجمالي والعام والخاص ، مما يدل على كفاءة الاستثمار وذلك لارتفاع الناتج المحلي الزراعي المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي.

2- **معامل التوطن الزراعي Investment Factor Domesticating**
معامل التوطن الزراعي يشير إلى الأهمية النسبية لمساهمات القطاعات

جدول 3. أهم مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة 2001/2000-2016/2017 .

معامل التكتيف الراسمالي زراعي	مضاعف الاستثمار		معامل التوطن		العائد على الاستثمار		معدل الاستثمار		القطاع العام		القطاع الخاص		2001/2000
	الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص	
1.67	3.68	2.36	5.87	0.20-	0.78	0.69	44.25	6.44	9.94	18.27	0.155	0.101	0.055
1.93	3.88	1.70-	2.01-	0.01	0.86	0.74	229.31	5.74	9.34	14.89	0.174	0.107	0.067
1.27	3.85	4.68	6.62	0.01	0.58	0.37	263.16	9.13	18.36	18.14	0.110	0.054	0.055
1.49	4.49	43.14-	24.15	0.00	0.63	0.44	272.54	8.44	15.95	17.92	0.118	0.063	0.056
1.44	5.33	10.65	6.58	0.23-	0.52	0.38	227.50	9.33	16.28	21.83	0.107	0.061	0.046
1.53	6.26	72.24-	151.51	0.33	0.49	0.34	93.40	9.37	14.37	26.89	0.107	0.070	0.037
1.46	8.18	46.97	93.92-	0.01	0.36	0.24	639.20	10.50	15.26	33.66	0.095	0.066	0.030
1.49	10.23	18.48-	20.32-	0.04-	0.31	0.19	644.52	12.38	19.14	35.05	0.081	0.052	0.029
1.27	9.81	231.86-	102.00-	0.03	0.26	0.20	408.83	16.49	27.45	41.28	0.061	0.036	0.024
1.23	11.15	324.32	94.15-	0.01	0.21	0.14	405.50	20.07	35.01	47.05	0.050	0.029	0.021
1.20	10.96	0.93	1.71	0.15-	0.21	0.11	562.41	23.52	45.20	49.05	0.043	0.022	0.020
0.93	11.50	6.96	7.67	0.07	0.20	0.10	139.29	35.42	70.44	71.24	0.028	0.014	0.014
1.43	11.13	9.77	15.47	0.02	0.32	0.22	145.54	26.06	40.22	74.03	0.038	0.025	0.014
2.42	12.05	20.16	46.44	0.03	0.40	0.28	176.24	20.93	32.54	58.65	0.048	0.031	0.017
2.29	14.20	13.90	14.44	0.29	0.36	0.25	154.77	21.39	34.67	55.85	0.047	0.029	0.018
2.65	21.25	531.07-	3975.0	0.94-	0.27	0.31	60.91	19.39	28.37	61.21	0.052	0.035	0.016
2.55	28.06	33.07	42.43	0.08	0.19	0.22	28.70	24.45	35.39	79.07	0.041	0.028	0.013
1.66	10.35	2.36	5.87	0.20-	0.41	0.31	264.47	16.93	27.04	45.32	0.059	0.037	0.022

(-) الإشارة السالبة تشير إلى أن الاستثمار الزراعي في السنة الحالية أقل من نظيره في السنة السابقة .
لمصدر :- جمعت وحسبت من موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت .

العمال بنسبه اكبر من زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط . ويتضح من نتائج الجدول أن معامل التكتيف القومي قد بلغ أذناه في عام 2001/2000 حوالي 3.68 وبلغ أقصاه في عام 2017/2016 حوالي 28.06 بمتوسط بلغ حوالي 10.35 ، كما أن معامل التكتيف الزراعي قد بلغ أذناه في عام 2012/2011 حوالي 0.93 وبلغ أقصاه في عام 2016/2015 حوالي 2.65 بمتوسط بلغ حوالي 1.66 خلال الفترة 2000-2017 ، ويتبين من نتائج الجدول أن كفاءة الاستثمار تحققت باستخدام هذا المؤشر على المستوى القومي والزراعي خلال فترة الدراسة .

رابعا : أثر الاستثمارات الزراعية علي معدل نمو القطاع الزراعي في مصر :

يتم التعرف علي اثر الاستثمارات الزراعية علي معدلات نمو القطاع الزراعي وذلك بتقدير نموذج (هارود دومار) والذي يتم من خلال تقدير معدل الاستثمار والمعدل الحدي لرأس المال ويفترض نموذج هارود - دومار في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية أو منشأة يعتمد علي حجم رأس المال المستثمر في تلك الوحدة أو المنشأة ، وقد تم تطبيق هذا النموذج علي القطاع الزراعي لقياس أثر الاستثمارات الزراعية المنفذة علي معدل النمو بهذا القطاع ، حيث يعتمد هذا النموذج علي أن ما تحقق من نمو بالقطاع الزراعي وهو عبارة عن خارج قسمة معدل الاستثمار علي المعامل الحدي رأس المال .

ويتبين من الجدول (4) أن معدل نمو الدخل الزراعي قد يبلغ 1.9 % كمتوسط فترة الدراسة ، ولتحقيق هذا المعدل فقد يتطلب ذلك تحقيق معدل استثمار يبلغ حوالي 5.79% وكذلك تحقيق إنتاجية استثمار تبلغ حوالي 0.33 خلال فترة الدراسة 2017/2000 .

4- مضاعف الاستثمار Multiplier Investment

يعتبر مضاعف الاستثمار من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي والذي يتم حسابه عن طريق قسمة التغير في الدخل أو قيمة الناتج الزراعي على التغير في الاستثمار الزراعي ، وارتفاع هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يعني تحقق كفاءة في الاستثمار الزراعي ، والعكس صحيح ، أما إذا كانت قيمة المضاعف سالبة فهذا يعني أن الاستثمار في السنة السابقة أكبر من الاستثمار في السنة الحالية أو أن الناتج المحلي في السنة السابقة أكبر من الناتج المحلي في السنة الحالية . وأن مضاعف الاستثمار الزراعي الإجمالي قد بلغ أذناه في عام 2016/2015 حوالي 531 - وبلغ أقصاه في عام 2010/2009 حوالي 224 بمتوسط بلغ حوالي 2.36 كما أن مضاعف الاستثمار الزراعي العام قد بلغ أذناه في عام 2016/2015 حوالي 0.94 - وبلغ أقصاه في عام 2006/2005 حوالي 0.33 بمتوسط بلغ حوالي 0.2 خلال الفترة 2000-2017 ، وبالنسبة لمضاعف الاستثمار الزراعي الخاص قد بلغ أذناه في عام 2009/2008 حوالي 152- وبلغ أقصاه في عام 2006/2005 حوالي 151.5 بمتوسط بلغ حوالي 0.31 خلال الفترة 2000-2017 ، ويتبين من نتائج الجدول أن كفاءة الاستثمار الزراعي تحققت على المستوى الإجمالي ومؤشر معيار مضاعف الاستثمار كان في تذبذب خلال فترة الدراسة .

5- معامل التكتيف: Condensation coefficient

يوضح هذا المؤشر النسبة بين الاستثمارات القومية أو الزراعية وعدد العمال علي المستوى القومي أو علي مستوى قطاع الزراعة ، فإذا كانت قيمه هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك علي أن النشاط الاقتصادي يعتبر مكثفا لرأس المال وأن النشاط تزداد استثماراته بنسبه اكبر من نسبه زيادة عدد العاملين في النشاط ، أما إذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك علي زيادة عدد

جدول 4. متغيرات نموذج هارود ودومر لقياس معدل النمو في الدخل الزراعي في مصر خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	بيسان	اجمالي الاستثمار الزراعي الحقيقي	اجمالي الدخل الزراعي الحقيقي	معدل الاستثمار*	المعامل**الحدى لرأس المال	معدل النمو في الدخل
2001/2000	11.85	107.37	11.04	4.59-	2.77-	1.92
2002/2001	13.04	102.66	12.70	3.94-	1.95-	1.92
2003/2002	7.58	98.77	7.67	0.46-	16.95-	1.92
2004/2003	7.67	98.32	7.80	10.35	0.63	1.92
2005/2004	7.14	109.67	6.51	0.19-	32.74-	1.92
2006/2005	6.79	109.46	6.20	11.25	0.44	1.92
2007/2006	6.04	123.33	4.90	19.07-	0.26-	1.92
2008/2007	5.07	103.58	4.89	11.80	0.34	1.92
2009/2008	4.65	117.44	3.96	7.59-	0.49-	1.92
2010/2009	4.06	109.15	3.72	9.73-	0.37-	1.92
2011/2010	3.59	99.48	3.61	1.33	2.05	1.92
2012/2011	2.75	100.82	2.73	23.91	0.13	1.92
2013/2012	4.15	132.51	3.13	1.23	3.35	1.92
2014/2013	5.52	134.16	4.12	1.42	3.21	1.92
2015/2014	6.21	136.09	4.57	2.01-	2.75-	1.92
2016/2015	7.39	133.41	5.54	33.32-	0.16-	1.92
2017/2016	5.42	100.07	5.42	1.92	3.02	1.92
المتوسط	6.41	112.72	5.79			

تم الحصول على القيم الحقيقية بقسمة القيم الجارية على الرقم القياسي لأسعار المنتجين باعتبار عام 2005 سنة الأساس .

* معدل الاستثمار = الاستثمار الزراعي الحقيقي / الدخل الزراعي الحقيقي * 100 .

** المعامل الحدى لرأس المال = الاستثمار الزراعي الحقيقي / التغير في الدخل الحقيقي .

المصدر : جدول (1) بالملحق .

$$\ln y_t = -0.51 + 0.79 \ln y_{t-1} + 0.19 \ln X_2$$

$$(4.3) \quad (1.9) \quad (0.94)$$

$$R^2 = 0.64 \quad F = 15.5^{**}$$

ويتضح من النموذج السابق أن أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة تمثلت في الاستثمار الزراعي في العام السابق ، والدخل الزراعي بالمليار جنية وذلك في المدى القصير الأجل ، وللحصول على النموذج في المدى الطويل تم تحويل النموذج القصير إلى طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل الجزئي *adjustment coefficient* المعروف بنموذج نورلوف في الصورة التالية :

$$\hat{y}_t = a \lambda + \lambda b_1 x_1 + \lambda b_2 x_2 \dots \dots \lambda b_n x_n + (1 - \lambda) \hat{y}_{t-1}$$

حيث تشير

λ إلى معامل التعديل الجزئي والذي من خلاله تحدد سرعة التعديل ومتوسط فترة الإبطاء ، وتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد الصحيح ويتم حساب فترة الإبطاء $(1 - \lambda) / \lambda$ وللحصول على النموذج طويل الأجل يتم قسمة معاملات النموذج على λ .

خامساً : المحددات الرئيسية التي تؤثر على الاستثمارات الزراعية :

يتناول هذا الجزء دراسة العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الزراعية في مصر خلال الفترة 2000-2017 حيث تشير النظرية الاقتصادية (المنطق الاقتصادي) إلى أن حجم الاستثمارات الزراعية (Y) - متغير تابع في النموذج- يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التفسيرية والمفترض تأثيرها في حجم تلك الاستثمارات ، والمتمثلة في كل من : الاستثمار الزراعي في السنة السابقة بالمليار جنية Y_{T-1} ، والاستثمار الأجمالي بالمليار جنية X_1 ، الدخل الزراعي بالمليار جنية X_2 ، المدخرات الزراعية بالمليار جنية X_3 ، والقروض الزراعية بالمليار جنية X_4 ، والصادرات الزراعية بالمليون جنية X_5 ، سعر الفائدة على القروض الزراعية X_6 ، سعر الصرف دولار /جنية X_7 ، متوسط اجر العامل جنية/سنة X_8 ، وتم دراسة أثر تلك المتغيرات على حجم الاستثمارات كمتغير تابع باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المرحلي في الصورة اللوغاريتمية المزوجة ، حيث أنها كانت أوفق النماذج المتعددة المقدره تعبيراً عن تلك العلاقة حيث تم التعبير عن تلك العلاقة في النموذج التالي :

جدول 5. أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الزراعية في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000/2001 – 2016/2017.

السنوات	بيسان	الاستثمار الزراعي الجنية	الاستثمار السابق بالمليار جنية	الاستثمار الأجمالي بالمليار جنية	الدخل الزراعي بالمليار جنية	المدخرات الزراعية بالمليار جنية	القروض الزراعية بالمليار جنية	الصادرات الزراعية بالمليون جنية	سعر الفائدة على القروض الزراعية	سعر الصرف جنية للدولار	متوسط اجر العامل جنية في السنة
2001/2000	8.20	8.10	63.58	74.30	10.3	9.9	530.2	13.4	4.49	8946	1.92
2002/2001	9.60	8.20	67.52	75.60	10.4	11.1	671	13.6	4.5	9503	1.92
2003/2002	6.40	9.60	68.11	83.40	10.4	10.5	776.3	13.4	6.15	10305	1.92
2004/2003	7.56	6.40	79.56	96.90	11.2	10.7	1104.6	13.3	6.13	10044	1.92
2005/2004	7.42	7.56	96.46	113.90	12	11.9	917.9	12.7	5.73	9753	1.92
2006/2005	8.04	7.42	115.75	129.60	13.6	13.3	855.2	12.6	5.7	10510	1.92
2007/2006	7.79	8.04	155.34	159.10	15.9	15.4	1202.5	12.2	5.5	11408	1.92
2008/2007	8.07	7.79	199.53	164.90	16.6	15.8	2089.7	12.6	5.5	12934	1.92
2009/2008	6.86	8.07	197.14	173.10	17.4	16.4	2967.6	11	5.48	14269	1.92
2010/2009	6.75	6.86	231.83	181.30	18.2	17	3131.4	10.7	5.79	16036	1.92
2011/2010	6.84	6.75	229.07	189.50	18.9	17.6	3025.7	11.8	6.02	17705	1.92
2012/2011	5.37	6.84	246.07	196.80	18.8	17.1	2683.7	12.2	6.31	17907	1.92
2013/2012	8.38	5.37	241.61	267.40	17.1	15.8	2867	11.9	6.94	18843	1.92
2014/2013	11.63	8.38	265.09	282.40	17.5	14.5	2952.8	11.8	7.14	19879	1.92
2015/2014	13.29	11.63	333.71	291.10	16.3	12.6	2852.2	13.81	8.81	20868	1.92
2016/2015	16.45	13.29	392.04	297.10	16.8	12	2696.8	16.3	8.87	21286	1.92
2017/2016	16.30	16.45	514.31	301.00	17.2	12.8	2770.2	18	18.04	21600	1.92
المتوسط	9.11	8.63	205.69	181.02	15.21	13.79	2005.58	13.02	6.89	14811.53	1.92

المصدر :- موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت

البنك الاهلي المصري . النشرة الاقتصادية . أعداد مختلفة .

الجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز القومي للمعلومات .

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، نشرة تقديرات الدخل الزراعي ، أعداد مختلفة .

ويتبين من مؤشرات هذا النموذج أن زيادة الدخل الزراعي بنسبه 10 % تؤدي إلي زيادة الاستثمارات الزراعية بنسبه 9.1 % ، وقد تأكدت المعنوية الإحصائية لتلك العلاقة عند مستوي معنوية 1 % كما اتفقت إشارة معامل التغير للدخل الزراعي مع المنطق الاقتصادي ، حيث انه بزيادة الدخل يزداد الاستثمارات الزراعية ، وباستخدام هذا النموذج في تقرير الاستثمار المستهدف في القطاع الزراعي ومقارنته بنظيره الفعلي كما يتبين من جدول (6) وجود

$$\ln y_t = -2.4 + 0.91 \ln X_2$$

تفاوت بين الاستثمار الزراعي الفعلي والمستهدف خلال فترة الدراسة ، وانخفاض الاستثمارات الفعلية عن نظيرتها المستهدفة يشير إلى أن الدخل الزراعي يعاد استثمارها خارج قطاع الزراعة ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار الزراعي وطول فترة الاستثمار مقارنة بالقطاعات

جدول 6. الاستثمار الفعلي والمستهدف والنسبة بينهما في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (2001/2000 - 2017/2016).

السنوات	الاستثمار الفعلي بالمليار جنية	الاستثمار المستهدف بالمليار جنية	الفرق بين الفعلي و المستهدف	% نسبة المستهدف من الفعلي
2001/2000	8.20	73.24	-65.04	893.15
2002/2001	9.60	84.40	-74.80	879.18
2003/2002	6.40	58.60	-52.20	915.56
2004/2003	7.56	68.07	-60.51	900.44
2005/2004	7.42	66.94	-59.52	902.12
2006/2005	8.04	71.95	-63.91	894.91
2007/2006	7.79	69.93	-62.14	897.75
2008/2007	8.07	72.19	-64.12	894.58
2009/2008	6.86	62.37	-55.51	909.23
2010/2009	6.75	61.47	-54.72	910.70
2011/2010	6.84	62.21	-55.37	909.50
2012/2011	5.37	50.04	-44.67	931.77
2013/2012	8.38	74.68	-66.30	891.21
2014/2013	11.63	100.31	-88.68	862.48
2015/2014	13.29	113.10	-99.81	851.05
2016/2015	16.45	137.04	-120.59	833.09
2017/2016	16.30	135.92	-119.62	833.85
المتوسط	9.11	80.51	-71.40	883.80

المصدر : جدول (1) بالملحق .

سادسا : الوضع التصنيفي لمصر في جذب الاستثمارات الأجنبية :

من الأهمية بمكان التعرف على الوضع التصنيفي للدول المضيفة للاستثمار ، وذلك من خلال معايير ومؤشرات دولية ، تستخدم في تصنيف الدول من حيث العوائق والمخاطر بكافة أشكالها ، وتبين للمستثمر مدى المخاطر التي تواجهها استثماراته في كل بلد ، ويتناول هذا الجزء الوضع التصنيفي لمصر من خلال المعايير والمؤشرات التالية :

(1) المؤشر المركب للمخاطر القطرية : يتكون المؤشر المركب للمخاطر القطرية من ثلاث مؤشرات فرعية هي :

- **مؤشر تقويم المخاطر السياسية** (ويندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، خريطة الاستثمار ، وجود نزاعات داخلية ، وجود نزاعات خارجية ، الفساد ، دور الجيش في السياسة ، دور الدين في السياسة ، سيادة القانون والنظام ، الاضطرابات العرقية ، الممارسات الديمقراطية ، نسبة البيروقراطية) .

- **مؤشر تقويم المخاطر المالية** (ويندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطيات الدولة ، استقرار سعر الصرف) .

- **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية** (يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، معدل التضخم ، نسبة عجز أو فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة وضع ميزان الحساب التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) .

لدليل المؤشر يقسم الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة :

- 1- صفر – 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا .
- 2- 50.0 – 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة .
- 3- 60.0 – 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة .
- 4- 70.0 – 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة .
- 5- 80.0 – 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا .

(2) مؤشر انستيتيوشنال انفيستور للتقويم القطري : يتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل خبراء الاقتصاد ومحلى المخاطر السيادية في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى ، دليل المؤشر : يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطر .

(3) مؤشر ضمان جانبية الاستثمار :

ويتكون مؤشر ضمان الجانبية للاستثمار على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي :-

(أ) متطلبات أساسية وتتضمن أربعة مؤشرات تحت فرعية تتمثل في الاستقرار الاقتصادي الكلى ، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ، ومؤشر البيئة المؤسسية ، ومؤشر بيئة أداء الأعمال .

(ب) مؤشر العوامل الكامنة : ويتضمن خمسة مؤشرات تحت فرعية ويتمثل في مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه ، ومؤشر الموارد الطبيعية والبشرية ، ومؤشر عناصر التكلفة ، ومؤشر الأداء اللوجستي ، ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

(ج) مؤشر العوامل الخارجية الايجابية ويتضمن مؤشرين تحت فرعيين وهما مؤشر اقتصاديات التكتل ، ومؤشر عوامل التمييز والتقدم التكنولوجي .

ودليل المؤشر ينحصر بين جيد جدا ، جيد ، متوسط ، ضعيف ، ضعيف جدا تقسم على 100 درجة بواقع 100 جيد جدا ، 80 درجة جيد ، 60 درجة للمتوسط ، 40 درجة للضعيف ، 20 درجة ضعيف جدا . ويوضح جدول (7) الوضع التصنيفي لمصر حيث تصنف مصر من بين الدول التي تعتبر درجة المخاطرة فيها معتدلة من خلال مؤشري المخاطرة - المؤشر المركب للمخاطر القطرية ، مؤشر انستيتيوشنال انفيستور للتقويم القطري- وبالنسبة لمؤشر ضمان جانبية الاستثمار فنصفت مصر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المتوسط لضمان جانبية الاستثمار ، وذلك بسبب جهود مصر واهتمامها بقطاع الاستثمار ووضع تشريعات وقوانين تهيئ مناخ استثماري أكثر جاذبية ، وحدثت هذه التشريعات والقوانين هو قانون الاستثمار الجديد الذي صدر في مارس 2015 ، والذي يعتبر خطوة ايجابية تشجع علي جذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية وذلك بعد إضافة إصدار قوانين خاصة كقوانين العمل بما يضمن حق العامل والشركة الاستثمارية ، وأن ما جاء في القانون فيما يخص النافذة الواحدة والإسراع في الإجراءات وتسهيلها ، وإعطاء المستثمر الحق في حرية الدخل والخروج برؤوس الأموال ، كل ذلك له تأثير ايجابي ، ولكن ذلك يحتاج إلي مواجهة علي أرض الواقع بالتسهيل الفعلي للإجراءات واستخراج التراخيص ، والحصول علي الأراضي بسهولة وتقديم الخدمات اللازمة لها حتي يتحقق ما يهدف إليه هذا القانون

جدول7. الوضع التصنيفي لمصر من حيث درجة المخاطرة وضمان الجاذبية للاستثمار:

المؤشرات السنوات	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مؤشر انستيتيوشنال انفيستور للمخاطر	ضمان الجاذبية للاستثمار
2009	66.3	51.4	-
2010	65.3	51.0	-
2014	-	-	40.3
2015	-	-	40.4
التصنيف	درجة مخاطرة معتدلة	درجة مخاطرة معتدلة	ضعيف

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية أعداد مختلفة .

المراجع

احمد محمد عبد الله مصطفى (دكتور) : دراسة اقتصادية لكفاءة الاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعه الأزهر 1989 .

أحمد محمود عبد العزيز محمد ، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، 1998 .
البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
البنك المركزي المصري ، النشرة الشهرية الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعي ، أعداد مختلفة .
السعيد عبد الحميد محمد البسبوني (دكتور) ، الاتجاهات الحديثة في المناهج البحثية في مجال سياسات الاستثمار الزراعي في مصر ، بحث مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2003 .
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، أعداد مختلفة .
ثريا صادق فريد (دكتور) ، دراسة أثر الاستثمارات الزراعية الحكومية على التنمية الزراعية الرأسية المصيرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الثالث عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر 2003 .

الملحق

جدول 1. تطور الاستثمار الاجمالي والزراعي والناتج المحلي الاجمالي والزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2017 .

الرقم القياسي لأسعار المنتجين *	الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنية	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار جنية	الاستثمار الزراعي بالمليار جنية				الاستثمار الاجمالي بالمليار جنية				السنوات			
			الجملة	%	خاص	%	الجملة	%	خاص	%				
68.5	16.7	52.8	315.7	8.20	64.8	5.31	35.2	2.89	63.58	50.7	32.21	49.3	31.37	2001/2000
69.2	23.7	55.1	232.5	9.60	61.5	5.9	38.5	3.7	67.52	47.2	31.85	52.8	35.67	2002/2001
73.6	16.5	58.4	354.6	6.40	49.7	3.18	50.3	3.22	68.11	49.4	33.65	50.6	34.46	2003/2002
84.4	16.3	63.8	390.6	7.56	52.9	4	47.1	3.56	79.56	46.6	37.1	53.4	42.46	2004/2003
98.6	15.2	69.2	456.3	7.42	57.3	4.25	42.7	3.17	96.46	48.1	46.42	51.9	50.04	2005/2004
103.9	14.9	75.3	506.5	8.04	65.2	5.24	34.8	2.8	115.75	57.3	66.33	42.7	49.42	2006/2005
118.4	14.1	81.8	581.1	7.79	68.8	5.36	31.2	2.43	155.34	62.6	97.3	37.4	58.04	2007/2006
129.0	14.1	99.9	710.4	8.07	64.6	5.22	35.3	2.85	199.53	64.7	129.08	35.3	70.45	2008/2007
159.2	13.2	113.1	855.3	6.86	60	4.12	39.9	2.74	197.14	48.4	95.48	51.6	101.66	2009/2008
147.4	13.6	135.5	994	6.75	57.3	3.87	42.6	2.88	231.83	54.7	126.74	45.3	105.09	2010/2009
166.1	14.0	160.9	1150.6	6.84	52	3.56	47.9	3.28	229.07	61.8	141.68	38.2	87.39	2011/2010
190.5	14.5	190.2	1309.9	5.37	50.2	2.7	49.7	2.67	246.07	62.4	153.52	37.6	92.55	2012/2011
195.2	12.9	218.4	1695.1	8.38	64.7	5.43	35.2	2.95	241.61	60.3	145.71	39.7	95.9	2013/2012
201.8	12.8	243.4	1908.3	11.63	64.3	7.48	35.7	4.15	265.09	58.3	154.62	41.7	110.47	2014/2013
210.5	13.1	284.3	2177.8	13.29	61.7	8.2	38.3	5.09	333.71	57.2	190.95	42.8	142.76	2015/2014
213.9	16.4	318.9	1946	16.45	68.3	11.24	31.7	5.21	514.31	41.5	213.46	58.5	300.85	2016/2015
222.7	17.8	398.5	2240.2	16.30	69.1	11.26	30.9	5.04	721.13	43.9	316.4	56.1	404.73	2017/2016
300.8	15.3	154.1	1048.5	9.1	60.7	5.7	39.2	3.4	225.0	53.8	118.4	46.2	106.7	المتوسط

* الرقم القياسي لأسعار المنتجين تم حسابه على سنة أساس (2005/2004).
المصدر :- موقع وزارة التخطيط على شبكة الانترنت .

An Economic Study for Agriculture Investment in Egypt

Al-Shishiny, A. S. M.

Agric. Econ. Dep , Faculty of Agric .,Al-Azhar. unv. In Assiut.

ABSTRACT

Foreign and local agriculture investment represented strong basic for developing Agriculture sector . it must be distributed according to it requires different agricultural sub – sectors , that investment in that sector increase it,s growth rate in agricultural sector , and achieved welfare socialist and economical for Egyptian society and agricultural society. the study aimed recombining for developing and trends total agricultural investment in its public private and total levels . it studies efficiency and determinants agricultural investment , and it,s affect on growth rate of agricultural sector . it also studies of classification situation for Egypt in its possibility attraction foreign investment . The study achieved the following results : Firstly :each of variables national investment , agricultural investment , Gross Domestic product (GDP) and agricultural Gross Domestic product (AGDP) through period (2000/2001-2016/2017) had been increasing trend , it significant , for these previous variables. Secondly : Current agricultural investments through period (2000/2001-2016/2017) represented about 5.6%, 7.8% , 7.6% , 12.1% , 7.2% , 3.1% , 4.1% , 3.7% of total value of Current national investment that represented to 55.6 , 125.1 , 242.1 , 350.9 , 515.2 , 1103.7 , 1826.7 , 5874.4 meliar Egypt insight plows through that period respectively . Thirdly : agricultural investment in Egypt had been achieved efficiency in agricultural sector , with applied some indicators such as investment Rate , Return an investment , investment factor domesticating , investment Multiplier and condensation coefficient . Fourthly : the most important determinants an agricultural investment are both of the value of agricultural investments in previous year and the value of agricultural income in the some year that estimated . Fifthly : Egypt had been classificate , as normal in its risk , in agricultural investment and classified as average in its attraction foreign investment .